

الفقر في ظل العولمة والاقتصاد الإسلامي

أ.سفيان خوجة علامة

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية- قسنطينة.

ملخص:

يعد موضوع الفقر من الموضوعات الشائكة في الوقت الحاضر فلقد أصبح آفة اجتماعية حيث توسعت رقعته لتمس معظم بلدان العالم سواء النامية أو المتقدمة منها. ففي ظل الليبرالية والتوجه نحو نظام اقتصاد السوق ساهمت العولمة وبشكل كبير في رفع مستوى الفقر حيث عملت على خلق فوارق كبيرة بين الدخول والثروات ليس على الصعيد العالمي فحسب بل داخل المجتمع الواحد. وفي هذا الصدد يظهر النظام الاقتصادي الإسلامي ليكون كبديل فعلي لمعالجة ظاهرة الفقر والحد منها وهذا من خلال آليات شرعية مستنبطة من الدين الإسلامي الحنيف.

Abstract

Poverty is a very complex issue, it has become a global problem that affects the majority of both developed and developing countries. Under liberalism and the forces of market economy system, globalization contributed significantly in deepening poverty, where it created significant differences between incomes not only at the global level, but within the same communities as well. In this matter, the Islamic economic system, may possibly be examined as an alternative for the reduction of poverty, and this throughout Sharia law mechanisms.

تمهيد:

يعرف عالمنا اليوم العديد من الأزمات والمشكلات المعقدة ذات الأبعاد الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية فالدول الفقيرة تشهد ترددي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أما الدول الغنية وإن كان الوضع عندها ليس بهذا السوء إلا أنها تقف عاجزة أمام مشاكل التفاوت الطبقي والمشاكل المالية وغيرها، فهذه الأزمات وغيرها كمشكلة الفقر تمثل إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية، والدليل على ذلك فشل السياسات الاقتصادية الكلية المعاصرة في تحقيق النمو اللازم لتخفيف حدة الفقر والبطالة، والتي إن نجحت أحيانا فهي نجاحات ظرفية، وقد جربت بدائل متعددة في هذا المجال، منها السياسات المالية والنقدية كدعم الأسعار، تحرير السوق، إنشاء المؤسسات الاجتماعية وما إلى ذلك لكنها كلها باءت بالفشل، كما أن سياسات النظام الاقتصادي الإسلامي ظلت بعيدة عن الميدان في مكافحة الفقر وإن طبقت فبشكل جزئي وغير فعال.

والفقر كمشكلة تواجه بلدان العالم النامي والمتقدم لا بد النظر إليها كقضية اجتماعية اقتصادية ذات طبيعة نسبية متغيرة وتحليلها على هذا الأساس بما يساعد على فهم أبعادها لمواجهتها وعلى تقديم رؤية متفردة للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتسببة والناجمة عن قضية الفقر التي تواجه كافة بلدان العالم بشقيه النامي والمتقدم والتي تؤثر على إمكانات التوظيف السليم للموارد المتاحة.

من هذا المنطلق وباعتبار الفقر من أهم المشاكل المعقدة وأمام هذه
الوضعية تبرز الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما حقيقة الفقر في ظل كل من الاقتصاد الوضعي والإسلامي؟
وكيف يمكن للأساليب الإسلامية أن تحد من ظاهرة الفقر؟

1- الإطار المفاهيمي للفقر:

إن مفهوم الفقر مفهوم نسبي وهو مرتبط بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا تطورت مفاهيمه وأشكاله وأساليبه قياسه، حيث أثارت مسألة تحديد رؤية واضحة لمفهوم الفقر مناقشات عديدة، ووجهات نظر متباينة، كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة ومختلفة.

فالفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو يعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية.⁽¹⁾

1-1- الفقر من وجهة نظر الإسلام:

الفقر لغة هو الحاجة، يقال إنسان فقير أي محتاج، قليل الزاد والمال والمتاع. والفقر والعيلة والعالة والخصاصة والإملاق، والعدم والحاجة، والفاقة والمسكنة والمتربة واحد.⁽¹⁾

(1) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص19.

وفي اصطلاح الفقهاء ذهب الحنفية إلى أن من يملك دون نصاب الزكاة فهو فقير، وذهب المالكية إلى أن الفقير هو الذي لا يملك قوت سنة، وقد ذهب الشافعية إلا أن الفقير هو من لا مال له ولا كسب، أما الحنابلة فإن الفقير هو من لا يملك شيئاً. وقد اختلف العلماء هل الفقير أشد حاجة أو المسكين، وهل الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل. وقد رجح الفقهاء المعاصرون رأي ابن تيمية لاتفاقه مع مقاصد الشريعة، فالفقير هو كل من ليس لديه ما يكفيه أو ليس له حد الكفاية، وهذا الحد يختلف باختلاف ظروف المجتمعات ومستويات المعيشة، فقد يكون في وقت من الأوقات يقدر بما دون نصاب الزكاة، وقد يقدر في وقت آخر بما يساوي قوت عام وهكذا. وهذا المعنى الواسع للفقر الذي يدخل عرف الناس واصطلاحهم في كل زمان ومكان، يسمح بإدخال المؤشرات والمعايير التي يذكرها خبراء التنمية والمنظمات الدولية المهمة بموضوع الفقر.⁽²⁾

وتؤول التوجهات الدينية في تفسير ظاهرة الفقر على أن الفقر والغنى قدر مقدور وأمر محسوم باسترشادهم إلى الآيات البيّنات من أقواله ذو الجلال والإكرام سبحانه وتعالى بسم الله الرحمن الرحيم (وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ)⁽³⁾.

وفي هذه الحالة فإن أسباب الفقر تكون خارجة عن قدرة الإنسان وعن قدرة المجتمع معاً. إلا أن الأخذ بالأسباب والوسائل الموصلة إلى

(1) عبد السلام الخرشى، فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة، مؤسسة الرسالة للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002، ص18.

(2) كمال الخطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة البطالة، أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، الأردن، ص1303.

(3) سورة الذاريات، آية 22.

الثروة أمر مطلوب ومرغوب. وهذا يعني أنه يجب أن يكون هنالك فهم صحيح للقضاء والقدر بشأن الفقر، إذ إن تعلق الفقراء بهذه الحجة باطل ويتنافى مع الأمر بالسعي والأخذ بالأسباب، لذلك فالفهم الصحيح تم بالتوازن بين الموارد الاقتصادية وحاجات البشر وهذا عكس ظاهرة الندرة الموجودة في ظل الاقتصاد الوضعي.

ويثبت هذا القول بكثيرٍ من الآيات القرآنية نذكر منها:

- قوله تعالى (وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ)⁽¹⁾.

- قوله تعالى (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ)⁽²⁾.

- قوله تعالى (وَجَعَلْنَا فِيهَا رِوَاسِيَّ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكْنَا فِيهَا وَقَدَّرْنَا فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لَيْلٌ أَوْ نَهَارٌ)⁽³⁾.

- قوله تعالى (وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ)⁽⁴⁾.

إذ تبين هذه النصوص القرآنية التوازن بين الحاجات والموارد الاقتصادية وكذلك التوازن بين حاجات الفرد الاقتصادية بعضها مع بعض وهذا ينفي مشكلة الندرة في الرزق أنيا ومستقبلا.

(1) سورة ابراهيم، آية 33-34 .

(2) سورة الحجر، آية 21.

(3) سورة فصلت، آية 10.

كذلك فإنه من غير الممكن دراسة أسباب الفقر ووسائل علاجه بمعزل عن نمط الملكية السائدة في المجتمع، فبموجب الاستخلاف يمكن لصاحب الملكية توظيفها لمعالجة مشكلات المجتمع ومنها الفقر. فقد حدد الإسلام وظيفة المال العام والخاص، فالمال مال الله والإنسان مسؤول عن هذه الوديعة لديه ويجب عليه أن يتصرف بها بما يتناسب تلك الوظيفة التي جعلت لها وللفقراء حق في مال الأغنياء يجب أن يعطوه دون منّ أو أذى، فالزكاة مثلا لم تشرع لأجل إشباع الحاجات الأساسية فحسب، وإنما شرعت أيضا لمعالجة الفقر والارتفاع بالفقر إلى المستوى المعيشي للأغنياء وذلك لتحقيق التوازن الاجتماعي، فقد قام الإسلام من ناحيتين بالعمل لتحقيق هذا الهدف بضغط مستوى المعيشة من أعلى بتحريم الإسراف وبضغط المستوى من الأسفل بالارتفاع بالأفراد الذي يعيشون مستوى منخفضا من المعيشة على مستوى أرفع. وللإنسان الحق في العمل والكسب المشروع مساهمة منه في إعمار الأرض وخدمة الآخرين ودرءا للفقر.⁽¹⁾

وبهذا فالإسلام قد سعى إلى تأكيد مفهوم العدل الاجتماعي وحماية الفرد والمجتمع ضمن مبدأ "إشباع حاجة الإنسان". فمسألة الإشباع هذه تشكل أهمية بالغة بل أنها تشكل الأساس لمسألة "العدل الاجتماعي". وليس غريبا أن يجعل الإسلام "أموال الناس" مال الله وهذا معناه أن كل الناس، وأولاهم الفقراء والمساكين... جميعا يملكون

(1) عدنان داود العذاري، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 36.

حقهم " المشروع " في هذا المال، حفاظا على استقامة الفرد واستقرار المجتمع والعقيدة.

2-1- الفقر في الفكر الاقتصادي الوضعي:

حاول البنك الدولي وضع مفهوم شامل لهذه الظاهرة مفاده أن: "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة".

ولقد عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الفقر على أنه: "ظاهرة قديمة جدا وآفة اجتماعية خطيرة شهدتها البشرية عبر العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة: اقتصادية، سياسية، ثقافية وبيئية. وهو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلّة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات".⁽¹⁾

وقد فرق تقرير التنمية البشرية لعام 1997 بين مفاهيم الحرمان الإنساني المعبر عنه كشكل من أشكال التخلف بالمنظور الكلي، ومفاهيم الفقر المرتبطة بالأفراد، وأشار التقرير أن للفقر وجوه كثيرة، وهو أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ أنه يعكس أيضا الفقر الصحي، والفقر التعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات وعدم القدرة على

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر في غربي آسيا، منظور اجتماعي، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، ص06.

ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات.(1)

أما المجلس الأوروبي فيعرف الفقر على أنه حالة الأشخاص وفئات الأفراد والعائلات التي تكون مصادرهم المادية، الثقافية والاجتماعية ضيقة ومحدودة إلى حد الإقصاء من أنماط الحياة المقبولة في الدولة الواحدة التي يعيشون فيها.(2)

ومن خلال مختلف مفاهيم ظاهرة الفقر فإن أهم معايير الفقر تتضمن: نقص الرفاهية والعدالة والحرية والقدرة على التعبير والحصول على فرص عمل والمشاركة في الحياة.(3)

3-1- الأسباب المؤدية للفقر في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

لقد اختلفت النظم الاقتصادية حول أسباب الفقر وعلاجه، حيث يرى النظام الرأسمالي أن الفقراء هم أنفسهم السبب في فقرهم لأنهم لم يبذلوا الجهد الكافي، واستمالوا الكسل والقعود على العمل والإنتاج، وبهذا فالفرد مسؤول عن نفسه، حر في تصرفاته، حر في ماله.

أما الاشتراكيون الماركسيون فإنهم يعتبرون طبقة الأغنياء هم السبب، فاستحوذواهم على الثروة، واستثنواهم بها وحرمان الآخرين

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية عام 1997، نيويورك، ص22.

(2) Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, Berti Édition, Alger, 2009, P729.

(3) ديبا ناريمان، الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد 37، ديسمبر 2000، ص18.

منها هو الذي يزيد من مشكلة الفقر. أما في النظام الإسلامي فإن مشكلة الفقر ترجع إلى مجموعتين من الأسباب الأولى ربانية والثانية بشرية أو سلوكية.

1-1- الأسباب الربانية:

من أهم هذه الأسباب نجد:⁽¹⁾

-**التفاوت بين البشر:** اقتضت حكمة الله عز وجل أن يخلق الناس متفاوتين في قدراتهم ومواهبهم وميولهم وذكائهم من أجل أن يتعاونوا ويكملوا بعضهم البعض في مهمة الإعمار والخلافة والإكثار من الخير والتقليل من الشر، وبناء على ذلك فقد وجدت طائفة من البشر، وفي كافة العصور لا تستطيع تلبية حاجياتها ورغباتها بما يغنيها عن مساعدة الناس وعونهم، وقد اعترف الإسلام بهذه الفئة وجعل لها حقوقاً ثابتة على المجتمع والدولة.

- **الإبتلاء والمصائب:** في كل مجتمع بشري لا بد أن توجد فئة من المجتمع تصاب بالعجز أو المرض أو الإعاقة أو الإفلاس أو غير ذلك من أشكال الضعف البشري، وهذه الفئة تحتاج إلى من يقوم برعايتها والإنفاق عليها، وقد تكفل الإسلام بهذه الفئة وضمن لها حقوق دائمة في بيت مال المسلمين.

1-2- الأسباب البشرية:

⁽¹⁾كمال الخطاب، مرجع سبق ذكره، ص1307.

وأهمها سببان هما:

-عجز الإنسان وكسله: إذ يعاني الكثير من الناس من البؤس والشقاء بإرادتهم نتيجة كسلهم وعجزهم وقعودهم عن الجد والاجتهاد والبذل والعطاء، وعدم استخدام مواهبهم وطاقاتهم بما ينفعهم وينفع الناس. وقد وضع الإسلام لهذه الفئة الكثير من الحوافز التي تدفعهم إلى العمل والبذل والعطاء واستثمار الطاقات وسد عليهم المنافذ التي تقيهم في هذا الوضع السيئ.

-ظلم الإنسان وتعديه: قال تعالى (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ) (1). إن ظلم الإنسان لنفسه هو السبب الأول في استحقاقه العذاب الأليم في الدنيا والآخرة، ويكون ظلم النفس بإشباع أهوائها ونزواتها وإغراقها في الملذات والشهوات والترف، وصرفها عن طاعة الله عز وجل، وأن الأخطر من ظلم النفس ظلم الآخرين بأكل حقوقهم والتضييق عليهم في الرزق واستغلالهم واستعبادهم، وبالإضافة إلى ذلك يشمل ظلم الإنسان، ظلماً لبيئته والطبيعة بإفسادها وتلويثها واستخدامها الاستخدام الجائر. وقد وضع الإسلام لذلك كله ضوابط صارمة، وحرص حرساً شديداً على حفظ حقوق الناس، كما حث على الرفق والاستخدام الأمثل للموارد، ووضع نظاماً دقيقاً للمعاملات والعقوبات لكي يردع كل من لا يتمسك بأخلاق الإسلام وقيمه.

2- العولمة والاقتصاد الإسلامي:

(1) سورة العلق، آية 6-7.

2-1- ماهية العولمة:

إن مفهوم العولمة يتجسد ويتشكل أساساً في جانبه الاقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى، فمفاهيم العولمة الأخرى التي يطلق عليها بالعولمة السياسية أو العولمة الاجتماعية أو العولمة الثقافية كلها يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة الاقتصادية⁽¹⁾.

فالمستوى الاقتصادي للعولمة يعتبر الأكثر أهمية حيث يسود من خلاله عدة توجهات مثل: الانفتاح الاقتصادي العالمي، تحرير التجارة، زيادة انتشار الاستثمار الأجنبي، الخصخصة، ضخامة التدفقات النقدية بين الدول.

كما أن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق، وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، وقد تنامي هذا التيار مع تزامن التوجه من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة، وتصعد نظم الإنتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي وتحولها إلى اقتصاد السوق⁽²⁾، فالبعد الاقتصادي للعولمة يقوم على أساس التوجه الإيديولوجي لليبرالية الجديدة التي تركز على قوانين السوق، والحرية المطلقة في انتقال السلع والأموال والأشخاص والمعلومات في الاقتصاد.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية "منظمتها، شركاتها، تداعياتها"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص 15.

(2) محسن أحمد الخضيرى، العولمة "مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 20.

ولقد عرف صندوق النقد الدولي العولمة على أنها: "تزايد الإعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا"⁽¹⁾، ويظهر هذا جلياً من خلال ارتفاع حصة الإنتاج العالمي الذي كان موضوع التبادل الدولي على إجمالي الإنتاج من 13% سنة 1970 إلى 20% سنة 1991، ثم إلى 23% سنة 2000.⁽²⁾

كما تعرف العولمة على أنها: "اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة كالسوق القومية".

إضافة إلى هذا تعرف العولمة أيضاً على أنها: "تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعض الآخر في كل من السلع والخدمات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها"⁽³⁾.

⁽¹⁾مجد الهاشمي، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص181.

⁽²⁾Dominique Filan, le nouveau capitalisme, Flammarion, Paris, 2001, p22.

⁽³⁾أحمد مصطفى عمر، إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي(24) العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، يناير 2003، ص163.

2-2- الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة.

تعتبر ظاهرة العولمة نتاج متصل ومتواصل، حيث اندفعت بقوة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة وازدادت اندفاعا في بداية الألفية الجديدة، فكل المعطيات والمؤشرات والتطورات تشير إلى أن الحياة المعاصرة هي اليوم أكثر عولمة والعالم أكثر انكماشاً والدول أكثر ارتباطاً والاقتصاديات أكثر اندماجاً، ومهما كان الأمر بالنسبة للمدى الذي قطعتة حركة عولمة العالم، فمن الواضح أنه بقدر ما تحمله هذه الظاهرة من فرص للجميع حتى وإن كانت متفاوتة، فإنها تتضمن أيضاً في طياتها مجموعة من التحديات، فالفرص والتحديات جزء لا يتجزأ من حركة العولمة، ومن تم قد تبدو العولمة لبعض الدول والمجتمعات سلبية، وقد تبدو لدول ومجتمعات أخرى إيجابية.

2-2-1/ الآثار الإيجابية للعولمة.

تضفي العولمة على الاقتصاديات المختلفة عدة منافع رغم عدم تكافؤها في التوزيع بين هذه الدول وحتى الأفراد، وتبرز إيجابيات العولمة من الجانب الاقتصادي فيما يلي:

- فتح الأسواق ورفع درجة المنافسة:

لعبت العولمة دور في تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون عقبات أو حواجز على مستوى الإنتاج والتوزيع والتسويق، وفتح باب المنافسة على مصراعيه بين الشركات والمؤسسات والمشروعات

الاقتصادية على مستوى العالم كله،⁽¹⁾ ففتح الأسواق أمام المتفوقين سوف يزيد من كفاءتهم، وفي الوقت ذاته يعمل على تحفيز الآخرين من أجل تحقيق مزيد من التفوق. والعولمة بدورها ساعدت الدول النامية على تبني العديد من السياسات الإصلاحية المتعلقة بتحرير الاقتصاد الوطني، حيث وجد أن هناك علاقة ترابطية قوية بين تحرير التجارة ومعدلات النمو الاقتصادي، فالسياسات التجارية المتمثلة في إزالة القيود والتعريفية الجمركية تؤدي إلى تمكين الصناعات من المنافسة، وزيادة الكفاءة الإنتاجية كما تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية، والاستفادة من الوفورات النسبية.

- تعميق المبادلات وتنوعها:

لقد ساعد الانفتاح الاقتصادي والاندماج المتزايد للدول النامية في التجارة العالمية على توسيع الأسواق، مما ساعد على زيادة الصادرات العالمية بمختلف أنواعها، والتي سمحت بتنشيط النمو في الاقتصاديات الصناعية. كما أدت ظاهرة العولمة إلى زيادة درجة تنوع السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول، حيث انتقلت من المبادلات السلعية ورؤوس الأموال إلى تبادل المعلومات والأفكار التي أصبحت اليوم تعامل على أنها سلع.⁽²⁾

- زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي:

(1) عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبيل مواجهتها، مكتبة مدبولي القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص26.

(2) ضياء قرشي، العولمة فرص وتحديات صعبة، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد 01، مارس 1996، ص51.

إن الزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى معظم الدول وخصوصاً دول الجنوب ستيّج لها استكمال مشروعاتها التنموية وزيادة قدراتها التصديرية لباقي دول العالم، وإمكانية التصدير لأسواق جديدة كانت مغلقة في الماضي أو تتبع بالقيود ما يحول دون التصدير إليها⁽¹⁾.

- انتقال التكنولوجيا والتقنية الحديثة:

إن العولمة تعمل على تسريع تطبيقات التكنولوجيا الحديثة بتطوراتها السريعة المتلاحقة التي تدفع بدورها إلى أبعاد غير مسبوقة في تحسين الإنتاج والإنتاجية، وفي تدنية التكاليف وخفض أسعار المنتجات. كما أن الزيادة المطردة في التقدم التكنولوجي وانتقالها سيساعد الدول النامية على خلق فرص جديدة للتصدير وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ومساعدتها على تحقيق معدلات عالية من التنمية خاصة في مجالات البنية الأساسية.

- الوصول إلى مصادر التمويل المناسبة:

تستطيع مختلف دول العالم وبالخصوص الدول النامية من خلال العولمة المالية من الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية، وتخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين، كما ستسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في الحافظة المالية

⁽¹⁾نزيه مبارك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص115.

بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من الزيادة في حجم الديون الخارجية.

وفي الواقع قام الكثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، وبالتالي أصبحت هذه الدول أكثر تكاملاً مع النظام المالي العالمي في إطار تحرير الأسواق المالية وإزالة كل العراقيل التي تحد من تدفق رؤوس الأموال وتعرقل حرية المؤسسات المالية والمصرفية في ممارسة نشاطها والترويج لخدماتها، وبهذا ظهرت أسواق جديدة تختلف عن البورصات التقليدية بحيث تجمعها وتنظمها شبكات الإعلام الآلي، وسيساهم تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية في التخفيف من مشكلة التمويل الخارجي لهذه الدول، ويؤدي إلى تكامل الأسواق المالية للدول النامية مع الأسواق العالمية، وهذا ما ينتج عنه اتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض وهو ما يؤثر إيجابياً على الاستثمار.

- زيادة تكوين الاحتياطات الدولية:

تتيح العولمة المالية للسلطات النقدية إمكانية زيادة احتياطاتها الدولية من خلال زيادة تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل، خاصة وأن أحد أهم عناصر الجدارة الائتمانية هو تكوين الاحتياطات عند مستويات ملائمة وأمنة.⁽¹⁾

2-2-2 / الآثار السلبية للعولمة.

(1) رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، بيروت، 1999، ص 115.

على غرار ما تفرزه العولمة من فرص على مختلف المستويات، فإن آثارها السلبية متعددة ومن أهمها ما يلي:

- التوزيع غير المتكافئ لأطراف المعاملات:

إن الخاصية الأساسية للمعاملات الاقتصادية الدولية هي أن التبادل فيها غير متكافئ، ويرجع هذا إلى التفاوت الشديد بين الاقتصاديات أطراف التبادل،⁽¹⁾ حيث لوحظ أنه مع تطبيقات العولمة الاقتصادية أن اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي كان لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، والذي يرجع بالأساس إلى انخفاض قدراتها التنافسية في الكثير من السلع وتركيزها على تصدير المواد الخام ذات الأسعار الزهيدة.⁽²⁾ فالعولمة زادت من اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، حيث ازدادت الأولى ثراء على حساب الثانية، ويظهر هذا في أن خمس سكان العالم المتواجدين بالدول ذات الدخل المرتفع يستحوذون على ما يقارب 86% من الاستثمارات، وبالتالي يبقى جزء ضئيل للدول النامية والفقيرة.⁽³⁾ كما كان هناك تفاقم في سوء توزيع الثروات والدخول في عقد الثمانينات، وفي أوائل التسعينات نتيجة تحرير النظام الرأسمالي للعديد من القيود، حيث ما بين عامي 1960-1991 زادت حصة أغنى نسبة 20% من سكان العالم من 70% من الدخل العالمي إلى 85%، بينما انخفضت حصة أفقر 20% من

(1) محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 79.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 234.

(3) محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 134.

سكان العالم من 2.3% إلى 1.4%. كما أن الثروة الإضافية لأغنى ثلاثة أشخاص في العالم تتعدى مجموع الناتج المحلي الإجمالي لأفقر 48 دولة في العالم.⁽¹⁾

- تسلط الدول المتقدمة وخطر الهيمنة:

أول ما يتم ملاحظته من المؤسسات الدولية القائمة على ترسيخ العولمة أنها تابعة للدول المتقدمة، ومن ثم فإن هذه المؤسسات سوف تراعي مصالح هذه الدول، ضاربة عرض الحائط بمصالح الدول النامية والفقيرة.⁽²⁾

كما تظهر أيضا سيطرة الدول المتقدمة واضحة في أسواق العالم، أين تجد أن النفقات المالية المستثمرة في الأسهم والسندات المطروحة في البورصات تصل إلى 1.5 تريليون دولار يوميا معظمها تتم في أسواق الدول المتقدمة.

- تراجع دور الدولة:

منذ فتح الحدود الجغرافية وإلغاء الحواجز أصبح العالم يشهد تناقضا كبيرا بين بعد العولمة واعتبارات السيادة الوطنية، حيث أضحت الحكومات غير قادرة على ضبط وتسيير الأمور داخل حدودها الجغرافية، فعلى سبيل المثال أدت عولمة النشاط المالي إلى مواجهة البنوك صعوبة مراقبة وتوجيه السياسة النقدية داخل البلدان وكذا

(1) محمد الأطرش، حول تحديات الإتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(260)، بيروت، لبنان، أكتوبر 2000، ص27.

(2) محسن أحمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص135.

السياسات الوطنية التي كانت تلجأ لها الدول في الماضي لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وأصبحت غير مجدية، إذ انتقلت بعض موازين التحكم تدريجياً من الدول إلى الشركات متعددة الجنسيات، التي أصبحت لها القدرة على امتلاك وإدارة عمليات ومشروعات في عدد من الدول دون وجود عرقلة، حيث تعمل وفق ما يخدم مصالحها، مما عرض الدول المضيفة لبعض المضايقات وتضارب المصالح فيما بينها.⁽¹⁾

وهناك تهديد يواجه اقتصاديات الدول النامية وهي موجات الخصخصة وسياسات التحرير التي أدت إلى إضعاف دور الدولة في مراقبة ومتابعة الاقتصاد الوطني، إذ أن برامج الخصخصة تحمل في طياتها مخاطر تتمثل في انتقال رقابة اقتصادياتها إلى الرأسمال الأجنبي بسبب ضعف القطاع الخاص الوطني، بالإضافة إلى اقتحام المستثمر الأجنبي لبعض القطاعات الإستراتيجية لاقتصاديات هذه الدول مما يؤدي إلى إضعاف سيادتها والتأثير سلباً على تنميتها.

- زيادة التبعية والمنافسة الضارة:

تعمل العولمة الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية، وهذا بإزالة الرسوم الجمركية على الاستيراد وكل أنواع القيود والحواجز، أي تشجيع الاستيراد، الشيء الذي سينجز عنه الاعتماد المتزايد على الخارج في تلبية الاحتياجات الأساسية كالعتاد مثلاً، ومنه يمكن للدول

(1) محي محمد مسعد، ظاهرة العولمة " الأوهام والحقائق "، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 80.

المصدرة أن تستعمل تصدير السلع الإستراتيجية كوسيلة للضغط على الدول المستوردة والهيمنة عليها.(1)

كما أن الانفتاح المباشر السريع غير المسبوق بالتحضير والاستعداد الكافيين على الأسواق العالمية يؤدي إلى تعرض المنتجات المحلية للبلدان النامية إلى منافسة ضارة لا تستطيع معها الصمود أمام المنتجات المستوردة التي تتمتع بتكاليف منخفضة، الأمر الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية بصورة أكبر لهذه البلدان وانهيار العديد من المشروعات المحلية، كون أن هذه المشروعات ليس بإمكانها منافسة المؤسسات الأجنبية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة لتخفيض أسعارها وكسب الأسواق.(2)

- ارتفاع نسبة الجريمة الاقتصادية:

في نظام العولمة فإن القضية الأمنية تصبح هاجسا مشتركا لكل الدول، وبالذات في جانب الجريمة الاقتصادية حيث أزيلت الحدود التجارية، وأصبح تنقل الأفراد والبضائع متاحا، وفي ظل العولمة يصبح النشاط الإجرامي العالمي وبالذات في المجال الاقتصادي أكثر اتساعا وشمولا، فعالمية الجريمة الاقتصادية تزداد مساحتها من خلال الجرائم العابرة للحدود والقارات، وهذا خصوصا في الأنشطة

(1) محمد الأطرش، تحديات الإتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، أكتوبر 2000، ص 11.

(2) عبد الواحد العفوري، العولمة والجات "التحديات والفرص"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 156.

الاقتصادية التي تتعامل بواسطة الكمبيوتر والشبكة العالمية للمعلومات والانترنت⁽¹⁾.

- تدني فرص العمل:

بعد أن حلت الأجهزة الحديثة مكان العمال في مواقع الإنتاج المادي لم يعد الأمر يقتصر عليهم فقط بل يشمل مهن الطبقة الوسطى، حيث تولت عمليات إعادة هندسة عنصر العمل والاستخدام الموسع لأجهزة الكمبيوتر مهمة الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف التي كان يقوم بها هؤلاء، ولقد بدأت بوادر تقليص فرص العمل تهدد جميع العاملين في مختلف القطاعات كالمصارف، شركات التأمين، شركات الاتصالات الهاتفية والإدارات الحكومية الخ، وهذا ما يؤكد أن المنافسة في اقتصاد معلوم لا تعرف الرحمة، وسوف تؤدي إلى خلق سوق عمل دولية وفق معايير دولية وبالتالي ليست ثمة فرصة عمل آمنة⁽²⁾.

ولقد لوحظ في الكثير من البلدان النامية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية وتفاقم مشكلة البطالة وخاصة مع تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي، ومع إطلاق

(1) عباس أبو شامة عبد المحمود، عولمة الجريمة الاقتصادية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 41.

(2) هانس بيتر - مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 171.

قوي وآليات السوق بالإضافة إلى ضعف النقابات العالمية، وعدم تكوين المجتمع المدني في تلك البلاد⁽¹⁾.

- الأزمات ومفعول العدوى:

إن من أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي سواء خلال عملية التحرير المالي المحلي والدولي أو بعد إتمام هذه العملية، ذلك لأنه في ظل العولمة المالية تزداد درجة اندماج وتكامل الأجهزة المصرفية للدولة مع الأسواق المالية العالمية وهذا يؤدي إلى أن أي مصاعب تواجه جهاز مصرفي في دولة ما سيؤثر على سائر القطاعات المصرفية في الدول الأخرى.

3- ظاهرة الفقر وعلاقته بالعولمة والاقتصاد الإسلامي:

3-1- العولمة والفقر:

لقد تطوّر اقتصاد السوق ولاسيما بعد فشل الأنظمة الشيوعية إلى ما أصبح يسمى العولمة التي تتميز بتشابك المصالح والعلاقات الدولية لاسيما في المجال الاقتصادي، ثم عمّ جميع الميادين تقريبا كنتيجة تبدو طبيعية للثورة التكنولوجية والمعلوماتية. وقد تسارع نسقها في العقد الأخير ورفعتها الدول الغنية شعارا كثيرا ما قُدّم حلاً يكاد يكون سحريا لقضايا التخلف والفقر في العالم، وذلك بفضل ما تمّ التبشير به من رفع نسب النموّ وتحقيق التنمية للجميع. حيث حاولت العديد من الدراسات في بحث العلاقة بين ظاهرة العولمة من ناحية، والنمو الاقتصادي والفقر

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 236.

من ناحية أخرى، حيث ركّز بعضها على وجود علاقة إيجابية بين العولمة واختزال الفقر، فالأولى تؤدي إلى رفع القيود عن الاقتصاد القومي، وتحرير التجارة الدولية مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي. والنمو الاقتصادي بدوره يؤدي إلى القضاء على ظاهرة الفقر. إلا أن هذه النتيجة ليست صحيحة في كل الأحوال. ففي أحيان عديدة تستفيد بعض القطاعات من النمو الاقتصادي على حساب قطاعات أخرى من المجتمع. ومن ثم يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة ثراء بعضهم، وازدياد فقر بعضهم الآخر.

كما أن هناك دراسات أخرى تتعلق بتحرير التجارة التي تتضمنها العولمة وتأثيراتها على مستوى الفقر ورفاه الفقراء وهذا من خلال:

-تغيير أسعار السلع القابلة للتجار فيها وتحسين فرص الحصول على منتجات جديدة.

-تغيير الأجور النسبية للعمال المهرة وغير المهرة وتكلفة رأس المال ومن ثم التأثير على توظيف الفقراء.

-التأثير على إيراد الحكومة من الضرائب التجارية، ومن ثم على قدرة الحكومة على تمويل البرامج المخصصة للفقراء.

-تغيير حوافز الاستثمار والتجديد والتأثير على النمو الاقتصادي، والتأثير على تعرض اقتصاد ما للمعاناة من الصدمات الخارجية السلبية

إن جميع التقارير تؤكد أن العولمة لم يستفد منها إلا الأغنياء إذا استثنينا بعض البلدان النامية التي استفادت منها فعلاً. فخلال فترة بداية التسعينات، حيث أخذ نسق العولمة في التسارع، تقلص الناتج الداخلي العالمي، واتسعت الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وتزايد عدد الفقراء في العالم إذ فاق المليارين من البشر. وقد تزايد عددهم حتى في أغنى البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة سوء التوزيع فقد ارتفع عدد الفقراء سنة 2001 من 32.9 مليون فقير إلى 34.6 أي بزيادة 1.7 مليون فقير في سنة واحدة.

وقد بينت التجارب أن تحقيق النمو لا ينجر عنه ضرورة تحقيق التنمية البشرية إذا لم يصاحبه توزيع عادل نسبياً. فالبشرية قد حققت في الثمانينات نسبة نموّ عام مقبول لكن ذلك لم يمنع زيادة عدد الفقراء المدقعين في نفس الفترة زيادة قدرت بمائة مليون فقير جديد. ويمكن القول إجمالاً إن العولمة قد حققت لبعض البلدان نموّاً اقتصادياً وزيادة ثروة، لكنها زادت في فقر بلدان أخرى، كما زادت حتى في بعض البلدان المستفيدة من فقر شرائح من المجتمع لم تشملها ثمار النمو ولم تتحول إلى تنمية بشرية.

ومن هنا لم يعد المقياس هو اعتبار العولمة بمثابة الوصفة السحرية لتحقيق النمو، ومن ثم اختزال الفقر. ولكن أصبح المقياس

هو نوع سياسات النمو الاقتصادي الواجب إتباعها؛ فهناك سياسات تعزز النمو الاقتصادي، وتدعم الفقراء في الوقت ذاته، وتقضي على فقرهم، بينما هناك سياسات أخرى تعزز النمو في حين تزيد من فقر الفقراء؛ فتحرير سوق رأس المال؛ بمعنى فتح الأسواق أمام التدفق الرأسمالي الخارجي؛ قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي؛ لأنه يزيد من فقر الطبقات المعدمة. وهو الشيء نفسه بالنسبة لسياسات إزالة التعريفية الجمركية، والتي نجد العديد من دول العالم النامي، خاصة الدول الأفريقية غير مهيأة للتعامل معها. وبالفعل أثبتت دراسات البنك الدولي في جولة أروجواي أن الأوضاع الأفريقية في ظل العولمة قد أصبحت أسوأ مما كانت عليه قبلها.

2-3- معالجة الفقر في ظل الاقتصاد الإسلامي:

3-2-1/ تعريف الاقتصاد الإسلامي:

يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي على أنه: " مجموعة الأصول العامة الاقتصادية المستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية التي تركز عليها لإقامة البناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر." (1)

كما يمكن تعريفه على أنه: " علم يبحث في الأحكام والحلول الشرعية للموضوعات والمستجدات والمشكلات الاقتصادية كما يدرس النظريات والقوانين الاقتصادية في ضوء القيم الإسلامية،

(1) محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 17.

ويعمل على توظيف ذلك كله من أجل استخدام الموارد بأعلى درجات الكفاءة، وتوزيع المنتجات بأعلى درجات العدالة، بما يؤدي إلى تحقيق أعلى درجات التنمية والرفاهة، والأمن والاستقرار.⁽¹⁾

3-2-2/ منهج الاقتصاد الإسلامي للحد من الفقر:

بالنسبة للنظم الوضعية كالنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي الشيوعي فإنها قامت على مبادئ خلقت مشكلة الفقر وأوجدتها، بل إنها زادت المشكلة بسبب الفلسفة الخاطئة التي يقوم عليها كل نظام من الأنظمة الوضعية الاقتصادية الفاشلة.

فالنظام الرأسمالي قد جعل مصلحة الفرد هدفاً حيث قدمها على مصلحة المجتمع في منحه الحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي وفي التملك، وقد برر ذلك بأنه حين يرفع مصلحة الفرد وحدها إنما يحقق بطريقة غير مباشرة مصلحة الجماعة، وقد أدت تلك السياسة الاقتصادية إلى حرص الفرد في المجتمع الرأسمالي على تحقيق أكبر قدر من الربح بغض النظر عن الحاجات العامة مما أدى إلى سيطرة الأغنياء واستئثار الأقلية بخيرات المجتمع وبالتالي سوء توزيع الثروة والدخل وتفاقم ظاهرة التفاوت والصراع الطبقي بين أفراد المجتمع.

ومن هنا يتبين أن المجتمع الرأسمالي ببنائه الاقتصادي القائم على إطلاق العنان للفرد لا يساهم في علاج مشكلة الفقر بل يعمل على خلقها في المجتمع الرأسمالي وزيادة تفاقمها وذلك حين تتركز الأموال

(1) كمال الخطاب، مرجع سبق ذكره، ص 1303.

في أيد معينة قليلة، مما يخلق في المجتمع طبقة الرأسمالية الغنية وفي مقابل ذلك تظهر الغالبية من الشعب وهم الطبقة العاملة الفقيرة تكدح تحت وطأة الظلم والاستغلال مقابل أجور زهيدة⁽¹⁾.

أما الاقتصاد الاشتراكي فقد اهتم بمصلحة المجتمع حيث قدمها على مصلحة الفرد ومن ثم تدخلت الدولة في كل نشاط اقتصادي ومنعت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مبررين ذلك بأنه حين ترعى مصلحة المجتمع إنما يتحقق بذلك مصلحة الفرد، وقد أدت هذه الوسيلة الاقتصادية إلى ضعف الحوافز الشخصية وقلّة المهارات الفردية وضعف الرقي الاقتصادي، كما أدت إلى حرمان الفرد من نزعتة الفطرية وهي حب التملك.

فالمجتمع الاشتراكي لا يساهم في علاج مشكلة الفقر وذلك لتكدس الثروات في ظل ذلك النظام لدى الحكومة في حين أن الفرد لا يملك ولا يحق له أن يملك شيئاً من وسائل الإنتاج ولا من الثروة، وإذا كان النظام الاشتراكي قد وفر فرص عمل لأبنائه وقام بالحد من ظاهرة البطالة إلا أن الفرد في ظل ذلك النظام يفقد الفطرة الإنسانية وهي حق التملك حيث جعلت الملكية في يد أعضاء الحكومة وبذلك يحرم الفرد من تملك الثروة ووسائل الإنتاج بمعنى أن ذلك النظام يقف حائلاً وحجر عثرة بين الإنسان والغنى فينزع منه فطرة قد فطره الله عليها⁽²⁾.

(1) عبد السلام حمدان اللوح، علاج مشكلة الفقر، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009، ص ص 353-

<http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/>.354

(2) عبد السلام حمدان اللوح، نفس المرجع، ص 354.

وبهذا يتبين فشل الأنظمة الوضعية الحديثة في علاج مشكلة الفقر، وأنه لا حل لهذه المشكلة إلا بالاعتماد على الأسس و السياسات التي يمتاز بها النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث من بين أهم الآليات الممكن أتباعها في ظل الاقتصاد الإسلامي هي التكافل الاجتماعي وتدخل الدولة.

3-2-2-1/ التكافل الاجتماعي:

إن هذه الميزة التي نراها في كثير من نصوص الشريعة تضمن وجود مجتمع متكافل يسود فيه العدل والغنى والرفاهية للجميع وذلك من خلال:

أولاً- الزكاة:

أ- مفهوم الزكاة:

الزَّكَاةُ: زَكَاةُ الْمَالِ مَعْرُوفَةٌ، وَهُوَ تَطْهِيرُهُ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ زَكَّيْتُ يُزَكِّي تَزْكِيَةً إِذَا أَدَّى عَنْ مَالِهِ زَكَاتَهُ غَيْرَهُ: الزَّكَاةُ مَا أَخْرَجْتَهُ مِنْ مَالِكَ لِنُطْهِرَهُ بِهِ، وَأَصْلُ الزَّكَاةِ فِي اللُّغَةِ الطَّهَارَةُ وَالنَّمَاءُ وَالْبِرْكَةُ وَالْمَدْحُ.⁽¹⁾

- التعريف الإصطلاحي للزكاة:

(1) لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف، باب الزَّاي، ص1849.
على الموقع الإلكتروني:
<http://www.archive.org/download/lesana55/lesana.pdf>

كما توجد في الفكر الاقتصادي الإسلامي معانٍ جديدة للزكاة، بالإضافة إلى تلك الواردة في التعريف الاصطلاحي، فيُعرّفها بأنها فريضة مالية، تقتطعها الدولة أو من يُنوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد قسراً وبصفة نهائية، دون أن يُقابلها نفعٌ معين، وتفرضها الدولة طبقاً للمقدرة التكاليفية للمُؤل، وتستخدمها في تغطية المصاريف الثمانية المُحدّدة في القرآن الكريم، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة في الإسلام.

ب- دور الزكاة في معالجة الفقر:

لقد فرض الإسلام مبدأ الزكاة وأقر للفقراء حقاً في أموال الأغنياء. واعتبر الزكاة ثالثة دعائم الإسلام وأحد أركانه. فالانتماء إلى المجتمع الإسلامي مشروط بالزكاة .

إن القضاء على ظاهرة الفقر وعدالة التوزيع تعد من المسائل المركزية في النظام الاجتماعي. لذا تعتبر الزكاة إحدى أهم الوسائل. إذ يتعين على كل مسلم تعدت ثروته حد أدنى أن يفي بالتزاماته لمصلحة المجتمع. فالإسلام إذن يؤكد حق الفقراء في ثروة الأغنياء، وهذا الحق يتعدى مستوى " الكفاف " إلى " تمام الكفاف ".

فالزكاة من أفضل أنواع العلاج لهذه الظاهرة حيث أنها تساهم بالقضاء على الفقر ونتائجه وأضراره فتضمن للعاجز عيشاً كريماً وتقضي عن الغارم دينه وتحمل ابن السبيل إلى أهله ووطنه.

إن الزكاة تقوم بدور هام في جهاز الاقتصاد الإسلامي. فهي تنقل المال المدفوع من الغنى إلى الفقير بهدف إعادة توزيع الثروة والدخل في المجتمع. ومن المتوقع أن يضمن كل فرد في المجتمع عن طريق الزكاة الحد الأدنى من أسباب المعيشة. ويظهر أثر الزكاة في ذلك من خلال: تضيق الفجوات بين الغني والفقير (لا كما يفهم البعض من أن الزكاة تعمل على التساوي في الدخل بين الأفراد، وذلك لأن الإسلام يقر التفاوت بين الناس في الرزق والمعاش لأن ذلك يتفق مع طبيعة البشر وتفاوت قدراتهم ومواهبهم)، ومن خلال إعادة توزيع الثروة بين الأفراد (فالزكاة تؤخذ من الغني وتعطى للفقير).

وفريضة الزكاة تعد من أهم موارد الدولة المالية، والمحرك الفعال التي تحث المسلمين على استثمار أموالهم حتى لا تاكلها الزكاة، زيادة على توصيل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء التي ستنتفخ في الغالب لقضاء حاجاتهم الاستهلاكية من سلع أو خدمات، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار، مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي، وتوفير فرص عمل جديدة فيزداد الدخل ومن تم الحد من ارتفاع معدل الفقر.

وبهذا فإن دور الزكاة يمتد إلى التدخل في عصب الحياة الاقتصادية بالتأثير المباشر وغير المباشر في الإنتاج والاستهلاك والدخول والثروات والموارد، وهذا تحقيقاً لأغراض النمو الاقتصادي ومساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية المنشودة.

ثانياً: الوقف

أ- مفهوم الوقف:

- التعريف اللغوي:

للعرب تعريفات متعددة للفظ الوقف، وإن معظم هذه المعاني مطابق لمعنى الوقف اصطلاحاً. فنقول: وقف يقف وقفاً خلاف الجلوس، والموقف: موضع الوقوف. ويأتي الفعل (وقف) بمعنى سكن من السكون وعدم الاحتراك. وهو فعل لازم أحياناً، ومتعدداً أحياناً أخرى. مثال الفعل اللازم: وقفت على المنبر. ومصدره: الوقوف. ومثال الفعل المتعدي: وقفت الدار وقفاً للمساكين، بمعنى حبستها في سبيل الله، وشيء موقوف أو وقف تسمية للمصدر. والجمع أوقاف⁽¹⁾.

ومن معاني كلمة وقف نجد: حبس والاسم الحبس بفتح الحاء وتسكين الباء. ووقف الأرض على المساكين، وفي الصحاح للمساكين، وقفاً: حبسها. يقال: حبست حبساً وأحبست أحباساً أي وقفت، وحبس الفرس في سبيل الله، أي أن الفرس موقوفة وأحبسه فهو محبس وحبيس والأنثى حبيسة، والجمع: حبائس.

- **التعريف الاصطلاحي:** اختلف الفقهاء في تعريف الوقف، تبعاً لاختلافاتهم في المذاهب من حيث الشروط والأركان، حيث من بين التعاريف على المذاهب الأربعة نجد:⁽²⁾

• **المذهب الحنفي:** عرفه المرغيناني بأنه: حبس العين على ملك

الواقف، والتصدق بالمنفعة.

⁽¹⁾ عكرمة سعيد صبري، الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص24.

⁽²⁾ مجمع الفقه الإسلامي (الهند)، دور الوقف في التنمية، (عبد الرحمان بن سليمان المطرودي، مكانة الوقف وأثره في معالجة مشكلات المجتمع، بحوث مختارة مستخلصة من أبحاث الندوة الفقهية الرابعة عشر، 31-جمادى الأولى 1425هـ الموافق 20-22 يونيو 2004م، الهند، حيدرآباد)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص16.

. المذهب المالكي: جاء في أقرب المسالك أنه جعل منفعة مملوك

–ولو بأجرة- أو غلته لمستحقه بصيغة، مدة ما يراه المحبس.

. المذهب الشافعي: عرفه الرملي بأنه حبس مال يمكن الانتفاع

به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود.

. المذهب الحنبلي: عرفه ابن قدامة بأنه: تحبیس الأصل، وتسبيل

الثمرة، وهذا التعريف مأخوذ من قول المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لعمر رضي الله عنه: "حبس الأصل وسبب الثمرة."

وحيث ان الوقف من أصناف المعاملات الشرعية في الاسلام

فإن العبرة في المعاني العملية وليس في الألفاظ والمباني الحرفية،

فالتعريف المهم به الذي يوافق واقع التطبيق وصيغ المعاملات،

والوقف فيما أحبسه من الناحية العملية هو "وقف تصرف المالك في

عين المملوك والتصدق بغلته أو منفعته" أي أن المالك منع نفسه من

التصرف المؤثر في غلة الموقوف وجعلها في مصرف معين، وحيث

أن الغلة متعلقة بالعين فقد جعل وقف التصرف في مصدر هذه الغلة أو

من المنفعة وهو العين.⁽¹⁾

ب- دور الوقف في معالجة الفقر:

يمكن اعتبار الوقف من أهم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية

التي ساهمت على مر العصور والأقطار في بناء الحضارة الإنسانية

والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية. وهي كمؤسسة كاملة ومستقلة

للضمان الاجتماعي يمكن وضعها من الناحية الاقتصادية في خانة

الاقتصاد الاجتماعي، أو اعتبارها نظام للضمان الاجتماعي مستقل تمام

⁽¹⁾ مجمع الفقه الاسلامي(الهند)، نفس المرجع، ص ص16-17.

الاستقلال عن الدولة. وقد كان للوقف تأثير كبير سواء على نظام الملكية أو نظام الإنتاج أو نظام التوزيع. وقد توسعت بفضل الخدمات الاجتماعية لتصل إلى مئات من الخدمات، ولتنتقل من الحاجيات الأساسية إلى حاجيات دقيقة تنم عن رقي المجتمع الإسلامي وتنمي حاجياته الحضارية⁽¹⁾.

فقد كان الفقراء والمساكين والمحرومون يجدون في التكايا والزوايا وهي مؤسسات وافية في أكثر الأحيان، ما يقيهم الجوع والعري ومن مستشفياتها المجانية ما يعالجون به الأمراض، وكثير من المساجد والمآوي والملاجئ قد أوجدها الوقف لتقوم بدورها الاجتماعي في مجال إيواء وإطعام الفقراء، وقد وجدوا فيها المأوى المجاني أو شبه المجاني⁽²⁾.

فالوقف يسهم بفاعلية في معالجة الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وفي رعاية الفئات الأشد حاجة في المجتمع ويسد ثغرات قد تقصر أو تتقاعس مؤسسات الزكاة عن رعايتها. فقد أمكن من خلال الوقف تحسين مستوى المعيشة بين أفراد المجتمع عن طريق المؤسسات المختلفة، وتمتع الأفراد فيا لمجتمعات الإسلامية بدخل حقيقي عالي المستوى (والدخل الحقيقي هو المقياس الحقيقي لمستوى المعيشة)، فإذا توافر للإنسان على الغذاء والكساء والمسكن والمياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية والتعليم بأي طريق مباح، عد ذلك

(1) عمر الكتاني، مرجع سبق ذكره، ص 01.

(2) سليم هاني منصور، الوقف والاقتصاد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الكويت، العدد 52، خريف 2010، ص 33.

دخلا حقيقياً يمثل ارتفاع في مستوى المعيشة، وهو ماساهم فيه الوقف بطريق مباشر أو غير مباشر.⁽¹⁾

ثالثاً: القرض الحسن

أ- مفهوم القرض الحسن

- التعريف اللغوي:

القرض في لغة واصطلاح العرب يعني في جوهره قطع أو اقتطاع المقرض جزء من ماله لإعطائه إلى من يطلبه من المحتاجين إليه، على أن يقوم المقرض (طالب أو أخذ هذا القرض) برده عند قدرته على ذلك أو عند حلول أجل الرد (إن تم تحديد أجل معين لسداد هذا القرض بين طرفيه).

وعلى ذلك نجد أن لفظ أو مصطلح القرض هنا لا يتضمن كونه حسناً أو غير حسن (ربوي أو استغلالي أو فيه أكل أموال بالباطل بين طرفيه أو نحو ذلك) وإنما يتضمن مبادلة مالية (نقدية في الغالب المعاصر) بين طرفين هما المقرض والمقرض، وأنها تتم بشكل أجل حيث يدخل الأجل في هذه المبادلة كركن جوهري، ولا يمكن إتمامها بشكل كامل بدون أجل يتم الاتفاق عليه أو ربط المدى الزمني لرد القرض حال القدرة على السداد، حسبما يتفق طرفا القرض، أما كونه

(1) سليم هاني منصور، الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، المؤتمر الثاني للأوقاف حول الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، المملكة العربية السعودية، ص 33 على الموقع

الإلكتروني التالي: <http://iefpedia.com/arab/?cat=103>

حسناً أو غير حسن فهذا ما يحدده التعريف الشرعي للقرض من المنظور الإسلامي.(1)

- القرض من منظور الشرع الإسلامي:

القرض تقديم مال إلى آخر على أن يسترد منه مثله، هذا هو مفهوم القرض عند الفقهاء، إنه قرض بلا زيادة، مشروطة أو متعاقد عليها، فالقرض عندهم عقد إحسان (قرض حسن)، لأن المقرض يتنازل للمقترض عن مبلغ من المال، لمدة زمنية ما، دون أن يتقاضى على ذلك فائدة، إنه يسترد أصل ماله فحسب. لكن المقرض يستحق ثواب الله، لأن القرض بلا فائدة إنما هو ضرب من الصدقة التي يثاب فاعلها.(2)

أي أن القرض هو ما تعطيه غيرك من مال للانتفاع به على أن يرد إليك مثله، وهذا على سبيل التفضل والإحسان.

ب- دور القرض الحسن في معالجة الفقر:

تدعيماً لأواصر الألفة والمحبة في المجتمع المسلم فقد شرع الإسلام القرض الحسن وجعل له الثواب الجزيل في الدنيا والآخرة، وفوق ذلك أوصى القرآن بالصبر على المعسرين، ففي قوله تعالى (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ

(1) صلاح على عبد الحميد، القرض الحسن وتدهور القيمة الحقيقية للنقود في النظام النقدي المعاصر، ص15. على الموقع الإلكتروني التالي: <http://iefpedia.com/arab/>

(2) رفيق يونس المصري، الربا والفائدة- دراسة اقتصادية مقارنة، دار الفكر، دمشق، 1999، ص20.

فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ⁽¹⁾، وبذلك فقد سد الإسلام الباب نهائياً على الربا والمرابين وقضى على أخلاق الأنانية والجشع والحسد والبغضاء التي تنجم عن الربا واستبدالها بأخلاق الإيثار والمودة والتراحم التي تترافق مع القرض الحسن والصدقات التطوعية والكفارات والهدايا وحقوق الجار والضيف.. الخ.⁽²⁾

أن الإطار الشرعي للقرض الحسن هو الإطار التكافلي أو الاجتماعي في حياة المجتمع وذلك لأنه مخصص شرعاً للفقراء وذوي الحاجات الضرورية التي لا تكفيهم مواردهم الخاصة أو مواردهم المستحقة من زكاة ونحوها، وهو من أبواب التجارة مع الله تعالى القائمة على الإحسان ولا يمكن أن يكون من أبواب التجارة مع الناس، والتي تقوم على العدل.⁽³⁾

3-2-2-2/ تدخل الدولة:

تعتبر الدولة أهم مؤسسة تسهر على تسيير المجتمع وتدبير شؤونه، وهي بذلك أشمل تنظيم يعكس مجموعة أفراد المجتمع، ويتجلى هذا التنظيم في عدد من المؤسسات الإدارية والقانونية والسياسية والاقتصادية التي تتطابق مع متطلبات المجتمع. والدولة من وجهة نظر الفكر الإسلامي لها دور مراقب، وموجه، ومسؤوليتها تستدعيها أحياناً إلى درجة التدخل في السوق لتعديل ميزان العرض والطلب، كما أن

⁽¹⁾سورة البقرة، الآية 280.

⁽²⁾كمال الخطاب، مرجع سبق ذكره، ص1314.

⁽³⁾صلاح على عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص18.

تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعتبر من المبادئ المهمة في الاقتصاد الإسلامي التي تمنحه القوة والقدرة على الاستيعاب والشمول.

والدولة في نظر الإسلام هي السلطة المنبثقة عن إرادة الأمة والمعبرة عن ضميرها والمدافعة عن حقوقها ومصالحها بصدق وأمانة، حيث إن ما يميز الدولة الإسلامية هو فاعليتها في إقامة العدالة وحماية الأفراد والمجتمع وتأمين التوازن والكفاية، فمن وظائف الدولة هو توفير العدل وتأمين الكفاية لجميع الناس ومحاربة الفقر.

ويمكن تبين دور الدولة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال

النقاط التالية:

أ- تحقيق التوازن الاجتماعي:

إذ أنّ التوازن الاجتماعي يعد مطلباً اجتماعياً وأخلاقياً، وذلك لأن الاختلال في التوازن يؤدي إلى إضعاف تماسك المجتمع، وإيجاد ثغرات تسهم في انهياره ولكي يكون المجتمع نسيجاً متماسكاً يجب أن يتحقق التوازن فيه بين مختلف القوى بحيث يشعر الجميع بالطمأنينة. فالتشريع الإسلامي قد حرص على تحقيق التوازن، فالزكاة تستهدف فتح قناة للأموال بين الأغنياء والفقراء عن طريق دفع جزء من أموال الأغنياء إلى الفقراء بطريقة متجددة، بحيث تضعف حدة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، بالإضافة إلى ذلك فقد حرم الإسلام جميع الطرق الاستثمارية التي تسهم في تنمية الثروة بطريقة تتنافى مع المصلحة الاجتماعية، فجاء تحريم الربا والاحتكار والاستغلال، لأنّ هذه

الأساليب تعمق حدة التفاوت الطبقي، لذا فإن التدخل الحكومي الذي يريد تحقيق التوازن الاجتماعي هو المباح والمطلوب اجتماعياً.

فالجدير بالذكر أن توطيد دعائم نظام عادل لتوزيع الدخل والثروة يمكن أن يتأتى بواسطة الزكاة ؛ حيث تقوم الدولة ممثلة في ولي الأمر ومساعديه من وزراء وغيرهم بإلزام الناس بدفعها ومراقبة وتنظيم عملية جمعها وإنفاق إيراداتها على أسس شرعية محدّدة بالإضافة إلى الزكاة فقد شجّع الإسلام المسلمين على الصدقات الاختيارية التي لها دور كبير في إعادة توزيع الدّخل والثورة لتحقيق العدالة الاجتماعية⁽¹⁾.

ب- منع استغلال الأقوياء للضعفاء:

من الأمور التي تحتم تدخل الدولة هو حماية الضعيف عندما تصبح مصالحه معرضة للاستغلال، وبما تملكه من سلطة تفويضية يجب عليها أن تحمي المظلوم وعبر وسائلها التدخلية المتعددة، وأهمها القانون إذ يجب على الدولة أن تضع القوانين التي تضمن العدالة الاجتماعية، سواء في الأجور والأسعار والأرباح أو في الضرائب أو الواجبات المفروضة على أصحاب الأموال.

ت- الضمان الاجتماعي:

فرض الإسلام على الدولة حماية أفراد المجتمع الإسلامي من الفقر والعوز، فهي ضامنة لمعيشة أفراد المجتمع بصورة كاملة، فهي تهيب له فرصة العمل في النشاط الاقتصادي المثمر ليعيش على

(1) عبد الرحمان يسري، تطوّر الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997، ص 38.

أساس عمله وجهده، وإذا كان الفرد عاجزاً عن العمل وكسب المعيشة بنفسه، أو كانت الدولة في ظرف استثنائي لا يمكن لها أن توفر له فرصة العمل، هنا تقوم الدولة بتطبيق مبدأ الضمان عن طريق تهيئة المال الكافي لسد حاجات الفرد وتوفير حد خاص من المعيشة له يدعى بحد الكفاية، والذي يمثل المستوى المعيشي السائد في المجتمع.

وبصفة عامة أنّ دور الدولة الإسلامية قائم على مبدأ الرّعاية وليس الوصاية وعلى التوجيه والإرشاد وليس التحكم والإجبار حيث تمثل دور الدولة من الناحية الاقتصادية والمالية في جمع الموارد العامة لبيت المال من الزكاة والصدقات والمغانم وتوزيعها على الفئات المستحقة التي حددها القرآن الكريم والتي منها الفقراء إضافة إلى التدخّل لمراقبة مختلف المعاملات ومدى تطابقها مع الشريعة الإسلامية.⁽¹⁾

(1) عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص 154.

خلاصة:

لقد ارتبطت تطبيقات العولمة بقضايا على درجة كبيرة من الأهمية من بينها ظاهرة الفقر والقضية الخاصة بتوزيع الدخل على مستوى الدولة الواحدة والأهم على مستوى العالم، فالعديد من الدراسات والمؤشرات أبرزت أن هناك سوء توزيع يتزايد حدته سواء على المستوى المحلي الدولي، وذلك في ظل انتشار العولمة حيث انطبقت المقولة الخاصة بأن الغني يزداد غني والفقير يزداد فقرا. ومن هذا المنطلق فالعالم اليوم بحاجة إلى نظام اقتصادي أكثر عدالة في توزيع الدخل وأكثر وضوحا في مساره وآلياته وهذا لن يتأتى إلا من خلال النظام الاقتصادي الإسلامي.

لقد بينت الدراسات والوقائع أن الاقتصاد الإسلامي يحقق العدل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وبين المناطق المختلفة ومن تم فهو يعمل على الحد من الفجوات والفوارق بين الدخل والثروات. فمكافحة الفقر في ظل هذا النظام يتطلب التطبيق الكامل والشامل لمبادئه، فهو يضع سياسات علاجية لهذه الظاهرة مبنية على أسس التكافل الاجتماعي كالزكاة والوقف والقرض الحسن، وكذلك دور الدولة وبيت المال في سد حاجة الفقراء والمحتاجين.